دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 43، ملحق 2، 2016

استخارة ابن حِبَّان في الجرْح والتعديل
"دراسة نقدية تحليلية"

*عبدربه سلمان أبو صعيليك**

ملخص

تناولت هذه الدراسة استخارة ابن حبان في جرح الرواة وتعديلهم، ودراسة هؤلاء الرواة وبيان الراجح من أحوالهم، وقد خلص الباحث إلى عدّة نتائج من أهمها: يمتاز ابن حبان بمنهجية نقدية بالغة العلو في الدقة والورع والشفافية، فتردده ينبئ على أنه كان في غاية التأني والتحري عند إصداره الأحكام النقدية على الرواة، لأن هذا العلم دين، واستخارته في الرواة تعني التوقف والتردد في أحوال هؤلاء الرواة، فمن ذكره في الثقات واستخار فيه، فلقربه من الضعفاء، ومن ذكره في الضعفاء واستخار فيه، فلقربه من الثقات، ومعظم من ذكرهم في الثقات واستخار فيهم، هم من الضعفاء عند نقاد المحدثين، بخلاف من ذكرهم في المجروحين واستخار فيهم، فمعظمهم ممن اختلفت كلمة النقاد فيهم، وغالب أحوالهم ضعفاء عند المحدثين، لكنه ضعف محتمل وليس بشديد.

الكلمات الدالة: النقد، الضعفاء، التراجم، الجرح والتعديل.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب، ومَنْ إليه المرجعُ والمآب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ؛ خير من أرشد إلى الحق وهدى إلى الصواب، وبعد:

فإنَّ علم مصطلح الحديث يقوم على ضبطِ الأحكام الحديثية المتعلقة بالرَّاوي ومروياتِه، ويعتمد على استقراء أقوال نَقَدَةِ الحديث، وأئمة الجرح والتعديل بغيةَ ضبطِ ممارسات المصطلح الحديثي وتطبيقاته، وهي رسالةُ الباحثين في هدي صاحب الرسالة ﷺ.

ومن البدهيات التي يؤمن بها ناشئة العلم قبل جهابذته أن علم الجرح والتعديل واحد من العلوم التي تعتمد على الاستقراء والتتبع والنظر في أقوال النقاد وتحليلها بغية الوقوف على حدود الممارسة لهذه المنهجية النقدية عند الأئمة النقاد، لذا كانت هذه الدراسة المعنونة بـ" **استخارة ابن حبان في الجرح والتعديل، دراسة نقدية تحليلية** ".

دواعي البحث

– جِدَّة هذا الموضوع وأصالته، حيث لم أقف على دراسة علمية أفردت الرواة الذين استخار ابن حبان فيهم الله تعالى في الجرح والتعديل.

– مكانة ابن حبان النقدية كيف لا، وهو أحد الأئمة النقاد البارزين في جرح الرواة وتعديلهم.

– الوقوف على معالم المنهج النقدي عند الإمام ابن حبان من خلال دراسة هؤلاء الرواة.

مشكلة البحث

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

– كم عدد هؤلاء الرواة؟، وما الأسباب التي دفعت ابن حبان إلى طلب الاستخارة؟ وما صنيعه في الاستخارة لهؤلاء الرواة؟

– ما المقصود بالاستخارة التي أطلقها ابن حبان في هؤلاء الرواة، وهل كانت في جرح الرواة أم في تعديلهم؟ أم في كلا القسمين؟.

ما معالم المنهجية النقدية عند الإمام ابن حبان من خلال دراسة هؤلاء الرواة؟

مجال البحث

الرواة الذين استخار فيهم ابن حبان الله تعالى في الجرح والتعديل من خلال كتابي الثقات والمجروحين.

الدراسات السابقة

من خلال بحثي واطلاعي وسؤال أهل التخصص عن هذا الموضوع، لم أقف على دراسة علمية

استقرأت وأفردت الرواة الذين استخار فيهم ابن حبان الله تعالى في الجرح والتعديل.

وقد أفتى بعض أهل العلم بجواز الاستخارة لترجيح أحد

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2015/1/28، وتاريخ قبوله 2015/6/17.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

القولين عند العلماء إجابة على سؤال ورد إليه،

وأشار أثناء فتواه إلى استخارة ابن حبان في الرواة الذين يشتبه حالهم عليه، ولم يذكر إلا مثالاً وحيداً، ودون دراسة ومناقشة وتحليل (المنجد، د. ت).

بخلاف هذه الدراسة التي نحن بصددها، فقد استوعبت جميع الرواة الذين استخار فيهم ابن حبان بالدراسة والمناقشة والتحليل.

منهج البحث

سلك الباحث في سبيل الوصول إلى نتائج دقيقة الخطة المنهجية التفصيلية التالية، بعد إتباعه للمنهج الاستقرائي الذي يستبطن منهجاً تحليلياً نقدياً.

– إفراد هؤلاء الرواة وحصرهم من خلال كتابي الثقات والمجروحين لابن حبان.

– استيفاء الترجمة لهؤلاء الرواة مرتبين على حروف المعجم في كل مبحث مع الإشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة، مبتدئاً بكلام ابن حبان، والموازنة بين أقواله وعرضها على أقوال بقية نقاد المحدثين، ومن ثم إعطاء الراوي درجة في ضوء أقوال النقاد مقارنة بما ذكره ابن حبان.

– دراسة تحليلية للرواة وإبراز معالم المنهج النقدي عند الإمام ابن حبان من خلال هذه الدراسة.

خطة البحث

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تُقسم إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: التعريف بابن حبان واستخارته. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن حبان البُسْتي.

المطلب الثاني: التعريف بكتابي الثقات والمجروحين.

المطلب الثالث: المقصود بالاستخارة عند ابن حبان.

المبحث الثاني: استخارة ابن حبان في الثقات. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمن استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات.

المبحث الثالث: استخارة ابن حبان في الضعفاء. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الضعفاء.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمن استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الضعفاء.

المبحث الرابع: استخارة ابن حبان في الثقات والضعفاء معاً. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات والضعفاء.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمن استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات والضعفاء.

– تذييل هذه الدراسة بخاتمة فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المبحث الأول

التعريف بابن حبان واستخارته.

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن حبان البُسْتي

هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ الحنظلي، أبو حاتم البُسْتي التميمي، ولد في بُسْت(*) سنة بضع وسبعين ومائتين، فقد كان رحالة زمانه، فطاف البلاد، وسمع الكثير من الشيوخ في كثير من الأمصار، كالبصرة، ومصر، والموصل، ونسأ، وجرجان، وبغداد، ودمشق، ونيسابور، وعسقلان، وبيت المقدس، وهراة، وبخارى، ومكة، وغيرها من الأمصار.

قال تلميذه الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال.

وقد تولى القضاء في بلدته التي نسب إليها وغيرها من المدن، وقد أنشأ في بست إلى جانب داره مدرسة لأصحابه من أهل العلم، وفيها مسكن للغرباء، وأجرى لهم جرايات ينفقونها، وفيها خزانة كتبه وكان قد وقفها على طلبة العلم، وتوفي ابن حبان رحمه الله سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، ودفن في داره بمدينة بُسْت بجوار مدرسته وخزانة كتبه رحمه الله (الذهبي، 1405هـ)، (السبكي، 1413هـ)، (ابن قاضي شهبة، 1407هـ).

المطلب الثاني: التعريف بكتابي الثقات والمجروحين.

ألف الإمام ابن حبان مؤلفات كثيرة أثنى عليها العلماء، وحرصوا على الاستفادة منها.

قال ياقوت الحموي: الإمام العلامة الفاضل المتقن، كان مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ، عالما بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمّل تصانيفه تأمّل منصف علم أن الرجل كان بحراً في العلوم (الحموي، 1995م).

ومن ذلك "كتاب التاريخ الكبير"، وهو كتاب كبير جداً، لكنه من مؤلفاته المفقودة، اختصر منه "كتاب الثقات"، و"كتاب المجروحين من الضعفاء والمتروكين من الرواة"، فالأول مختص بالرواة الثقات، والآخر خاص بالرواة الضعفاء، ورتب

(*) مدينة بُسْت إحدى مدن أقليم سجستان من أعمال كابل، وتقع الآن في البلد المعروفة بأفغانستان الحموي (الحموي، 1995م).

ابن حبان كتابه الثقات على الطبقات، وهي طبقة الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم تبع أتباع التابعين، والغالب على تراجم هذا الكتاب الاختصار، فغالب تراجمه لا تزيد على ثلاثة أسطر، وقد طبع أكثر من طبعة(*)، بخلاف كتابه المجروحين، فقد رتبه على حروف الهجاء، وهو مطبوع أكثر من طبعة(**).

المطلب الثالث: المقصود بالاستخارة عند ابن حبان.

أولاً: الاستخارة في اللغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة: الخاء والياء والراء أصله العطف والميل، ثم يحمل عليه. فالخير: خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه. والاستخارة: أن تسأل خير الأمرين لك. وكل هذا من الاستخارة، وهي الاستعطاف (ابن فارس، 1979م).

وجاء في لسان العرب:الاستخارة طلب الخيرة في الشيء. واستخار الله: طلب منه الخيرة، ويقال: استخر الله يخر لك، والله يخير للعبد إذا استخاره (ابن منظور، 1414هـ).

ثانياً: الاستخارة في الاصطلاح:

جاء في الموسوعة الفقهية: الاستخارة اصطلاحا: طلب الاختيار. أي طلب صرف الهمة لما هو المختار عند الله، والأولى بالصلاة، أو الدعاء الوارد في الاستخارة (وزارة الأوقاف الكويتية، 1427هـ)، وجاء في معجم اللغة العربية: استخار اللهُ تعالى: سأله أن يوفِّقه إلى اختيار ما فيه مصلحته وأن يُعجِّله له (عمر، 2008م).

ثالثاً: أهمية الاستخارة ومشروعيتها:

الاستخارة تكون في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها، وهي التسليم لأمر الله، والالتجاء إليه سبحانه، للجمع بين خيري الدنيا والآخرة. ويحتاج في هذا إلى اللجوء إلى الله سبحانه، ولا شيء أقرب لذلك من الصلاة والدعاء؛ لما فيها من تعظيم الله، والثناء عليه، والافتقار إليه.

وقد ثبتت مشروعيتها في السنة النبوية، كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال:"كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنَا الِاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا، كَالسُّورَةِ مِنَ القُرْآنِ..." (البخاري، 1422هـ)، (الترمذي، د. ت)، (أبو داود، د. ت)، (النسائي، 1986م).

وفي الحديث استحباب صلاة الاستخارة والدعاء المأثور بعدها في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها.

ثالثاً: استخارة ابن حبان:

تعد استخارة ابن حبان في الجرح والتعديل طلباً للهداية والتوفيق في ترجيح حال الرواة الذين يشتبه حالهم عليه، وثبت عن بعض السلف استخارتهم في مسائل العلم المختلف فيها، كالإمام الشافعي رحمه الله فهو من أكثر العلماء استخارة في مسائل العلم، حتى صرح في كتابه الأم في أكثر من مسألة أنه قد استخار الله تعالى فيها (الشافعي، 1410هـ).

وصرح الإمام ابن حبان بقوله: (وهذا ممن أستخير الله فيه)، في جمع من الرواة الذين اشتبهت أحوالهم عليه، وتردد في الحكم عليهم، وأحسب أن قصده في ذلك أنه دعا الله تعالى بأن يوفقه للصواب في الحكم

على هؤلاء الرواة، وليس معناه أنه كان يستخير الاستخارة التي هي الصلاة بدعائها؛ وذلك لعدم تطابق الدعاء مع الذي يريده وينشده، ففي دعاء الاستخارة: " فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه "، فكيف سيكون منطبقا على حال أحد رواة الحديث؟!.

فالذي يظهر أن الإمام ابن حبان يسأل الله تعالى، ويطلب منه سبحانه التوفيق للصواب في الوصول لحكم صائب في هؤلاء الرواة الذين تردد فيهم، لا أنه يدعو دعاء الاستخارة بصلاتها، والله تعالى أعلم.

ولا شك أن الالتجاء إلى الله تعالى والافتقار إليه سبب للتوفيق من الله سبحانه والوصول لحكم صائب على هؤلاء الرواة ممن تردد في توثيقه أو تضعيفه واشتبه حاله عليه.

ولا يمنع أن يكون مع دعاءه ربه تعالى أن يوفقه للصواب أن يُسبق دعاءه بصلاة، ويمكن تسمية هذا الفعل تجوزاً (استخارة)، أو يكون ذلك نسبة للدعاء لا للصلاة، أما الصلاة والدعاء الوارد في حديث جابر المشهور فلا يمكن أن يكون هو المقصود في قولهم أنه يستخير الله تعالى في حال فلان، والله تعالى أعلم (المنجد، د. ت).

المبحث الثاني

استخارة ابن حبان في الثقات. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات.

بلغ عدد الذين ذكرهم ابن حبان في كتابه الثقات، واستخار فيهم الله تعالى، ثلاثة من الرواة، وبيان أحوالهم على النحو الآتي:

الأول: زُهْرَةُ بْنُ مَعْبَدِ بن عبد الله بن هشام بن زُهْرَةُ القرشيّ أَبُوعَقِيل المدني (ت135هـ)

روى له البخاري في الصحيح، وروى له أصحاب السنن

(*) طبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، عام1393هـ-1973م.

(**) طبع بتحقيق محمود ابراهيم زايد بدار الوعي، حلب، عام 1396هـ.

الأربعة (المزي، 1980م).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروى عن ابن المسيب وجده عبد الله بن هشام، روى عنه حَيْوَة بن شُرَيْح وسعيد بن أبي أيوب، يخطئ، ويخطأ عَلَيْهِ، وقد قيل إنَّه من التَّابِعين، وهو مِمَّن استخير الله فيه (ابن حبان، 1975م).

مناقشة وترجيح:

وثقه ابن معين فقال: ليس به بأس. (ابن معين، 1405هـ) وابن المديني فقال: ثقة ثبت (ابن أبي شيبة، 1404هـ)، وكذلك وثقه الإمام أحمد والنسائي والدارقطني وابن ناصر الدمشقي (أبو داود، 1414هـ)، (ابن ناصر، 1993م)، (ابن حجر، 1984م).

وقوَّاه أبو حاتم الرازي، فسأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال: ليس به بأس، مستقيم الحديث، أدرك ابن عمر، ولا أدري سمع منه أم لا؟ قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا بأس به (ابن أبي حاتم، 1952م)، (ابن أبي حاتم، 1397هـ).

وقد تعقب العلائي وابن حجر تردد أبي حاتم الرازي في سماعه من ابن عمر، بأنَّ لا وجه له في ذلك، وذلك لروايته عن ابن عمر في صحيح البخاري، وذلك يقتضي السماع (العلائي، 1986م)، (ابن حجر، 1984م)، ولخص الحافظ ابن حجر في التقريب الحكم فيه فقال: ثقة (ابن حجر، 1986م).

وتعقب الحافظ ابن حجر، ما ذكره ابن حبان في صدر الترجمة:"يخطئ، ويخطأ عَلَيْهِ". فقال: ولم نقف لهذا الرجل على خطأ (ابن حجر، 1984م).

قلت: أصاب الحافظ في تعقبه، ووُجد له من حديث زهرة بن معبد ما هو منكر وباطل عند النقاد، وهو مما يخطأ عليه.

فمن ذلك: ما رواه خالد بن عبد الدائم المصري وهو متروك الحديث، عن نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وخالد متروك الحديث (ابن طاهر المقدسي، 1994م).

ذكر ذلك ابن طاهر المقدسي، فاتضح أن البلاء ليس منه، وإنما ممن هو دونه من الرواة.

وكذلك ما رواه عبد الله كاتب الليث، عن نافع بن يزيد، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: إنَّ الله اختار أصحابي على جميع العالمين. الحديث (ابن طاهر المقدسي، 1994م)، (الذهبي، د. ت)

قال الذهبي في الميزان: وقد قامت القيامة على عبد الله بن صالح بهذا الخبر. قال أبو زرعة، بُلِيَ أبو صالح بخالد بن نَجيح في حديث زُهرة بن مَعبد عن سعيد، وليس له أصل. وقال أحمد بن محمد التستري: سألت أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل، فقال: باطل، وضعه خالد المصري، ودلسه في كتاب أبي صالح (الذهبي، د. ت).

والخلاصة: أن زهرة بن معبد ثقة مشهور، احتج به البخاري في الصحيح في غير موضع، وروى له أصحاب السنن، ولم يقف المتأخرون على ما أخطأ فيه، وما أُنْكِر من حديثه، فالبلاء ممن دونه من الرواة وليس منه. والله تعالى أعلم.

الثاني: إِبْرَاهِيم بن سُلَيْمَان الْبَلْخِي، أبو إسحاق الزَّيَّات.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروى عن سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس، روى عنه حمدان بن ذي النون البلخي وأهل بلده، مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات، وهو الذي يروي عن عبد الحكم عن أنس بصحيفة، لم ندخله في أتباع التابعين؛ لأن عبد الحكم لا شيء، وأدخلناه في هذه الطبقة؛ لأن أقل ما يصح بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة أنفس، وهو أقرب من الضعفاء ممن أستخير الله فيه (ابن حبان، 1975م).

مناقشة وترجيح:

وقال ابن سعد: وكان مرجئاً (ابن سعد، د. ت) وذكره ابن عدي في الضعفاء وقال: ليس بالقوي، ثم اتهمه بالسرقة في حديث واحد، وهو ما رواه محمد بن يزيد السلمي، حدثنا إبراهيم بن سليمان، حدثنا سفيان الثوري، عن فضيل بن مرزوق، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً"(مسلم، د. ت)، (الترمذي، د. ت)، فذكر الحديث بطوله. وفي نهاية ترجمته قال ابن عدي: وسائر أحاديثه غير منكرة (ابن عدي، 1988م)، (ابن حجر، 1986م).

قلت: ولعل الضعف جاء ممن روى عنه لا منه، فمحمد بن يزيد السلمي، اتهمه الدارقطني،(*) وهو الراوي عنه الحديث الذي اتهمه فيه ابن عدي بسرقته، فلا يصح إلزاق السرقة بأحدهما دون الآخر. والله تعالى أعلم.

ولأجل اتهام ابن عدي له، أورد له ابن عراق الكناني حديثاً آخر، وقال بعده: وفيه إبراهيم بن سليمان البلخي يسرق الحديث، وقال أيضاً: نعم الراوي عنه عمران بن سهل لم أقف له على ترجمة فلعل البلاء منه (ابن عراق الكناني، 1399هـ)، وقال الحاكم: شيخ محله الصدق (ابن حجر، 1986م)، وقال الخليلي: صالح، يروي عن مالك (الخليلي، 1409هـ).

ولعل تقوية الخليلي وشيخه الحاكم لحاله من باب العدالة الدينية، لا من باب الضبط، خاصة إذا أضيف إليه وصف الحاكم بأن شيخ، أي قليل الرواية.

والخلاصة: أن إبراهيم بن سليمان البلخي، ضعيف

(*) قال الدارقطني: محمد بن يزيد السلمي، من أهل نيسابور، كان يضع الحديث على الثقات. (الدارقطني، 1994م).

الحديث، وقيد ابن حبان استقامة حديثه إذا روى عن الثقات، بخلاف روايته عن الضعفاء فلا يحتج بها. ومع ذلك استنكر عليه النقاد حديثين، والأقرب أن البلاء فيهما ممن روى عنه لا منه.

الثالث: مَالك بن سُلَيْمَان بن مرّة النَّهْشَلِي الهروي.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن ابن أبي ذئب ومالك، روى عنه أهل بلده، وكان مرجئا ممن جمع وصنف، يخطئ كثيراً، وامتحن بأصحاب سوء كانوا يقلبون عليه حديثه ويقرؤن عليه، فإن اعتبر المعتبر حديثه الذي يرويه عن الثقات، ويروي عنه الأثبات مما بين السماع فيه، لم يجدها إلا ما يشبه حديث الناس، على أنه من جملة الضعفاء أدخل إن شاء الله، وهو ممن استخير الله عز وجل فيه (ابن حبان، 1975م).

مناقشة وترجيح:

وكذلك ضعفه النسائي والعقيلي والدارقطني وغيرهم، ولم يعرفه أبو حاتم الرازي. فذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وبيض له، وقال: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه (ابن أبي حاتم، 1952م)، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: في حديثه نظر (العقيلي، 1984م)، وقال الدارقطني كما في المغني: ضعيف (الذهبي، 1971م)، وقال الدرقطني في تعليقاته على المجروحين: من خبثاء المرجئة (الدارقطني، 1994م).

وذكره الذهبي في الميزان، وقال: قاضي هراة، عن إسرائيل وشعبة وغيرهما، قال العقيلي والسليماني: فيه نظر، وضعفه الدارقطني (الذهبي، د.ت)، وقال الذهبي في المغني:صدوق (الذهبي، 1971م). أي في عدالته لا في ضبطه، وهذا يتأتى مع تضعيف النقاد له، هذا إذا علمنا أن الذهبي عقب كلامه بتضعيف العقيلي والدارقطني.

ومما يؤيد ذلك أن الحافظ ابن حجر عندما أورده في طبقات المدلسين، ذكره في المرتبة الخامسة من المدلسين وقال:" ضعفه النسائي، ووصفه ابن حبان بالتدليس" (ابن حجر، 1983م)، وهو ممن ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع.

والخلاصة: أن مالك بن سليمان الهروي ضعيف، وصفه ابن حبان بكثرة الخطأ في روايته، وبالتدليس لأنه ابتلي بأصحاب سوء قلبوا عليه حديثه، وقيد الاعتبار بحديثه إذا روى عن ثقة، وكان الراوي عنه أيضاً ثقة، وصرح بالسماع منه.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمن استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات.

– جميع هؤلاء الرواة ذكرهم ابن حبان في كتابه الثقات، واستخار الله تعالى فيهم عندما ذكرهم في هذا القسم، لقربهم من الضعفاء، والراجح من أحوال هؤلاء الرواة، أنَّ واحداً منهم كان ثقة، بخلاف بقيتهم فهم ضعفاء عند المحدثين، لكن ضعفهم محتمل، وليس ضعفاً شديداً، وهذا يعطينا مؤشر على أنه من ذُكر في ثقات ابن حبان واستخار الله فيهم، وضعفه بقية النقاد، فغالب أحوالهم أن ضعفهم محتمل وليس بشديد.

– هناك راوٍ واحد من أصحاب هذا القسم، كما في المثال (الأول)، تردد ابن حبان فعندما ذكره في الثقات، وصفه بأنه يخطئ، ويخطأ عليه، وبعد الدراسة تبين لنا أنه ثقة مشهور عند المحدثين، كيف لا وقد روى الإمام البخاري له محتجاً به في غير موضع من الصحيح، وروى له كذلك أصحاب السنن، ووثقه نقاد المحدثين. ولا يقدح في ثقته ما أنكره النقاد عليه في بعض حديثه، فبعد البحث والتتبع وجدنا أنه لم يخطئ في روايته، وإنما وقع الخطأ من غيره، فالبلاء ليس منه وإنما هو ممن دونه.

– أما بقية أصحاب هذا القسم فهم ضعفاء عند المحدثين، على اختلاف في أسباب جرحهم وردِّ رواياتهم.

– فمنهم من تردد ابن حبان فيه، لاستقامته وصلاحه في دينه، لكن لروايته عن الضعفاء، أصبح قريباً منهم، لذلك استخار ابن حبان الله فيه عندما ذكره في هذا القسم، كما في المثال (الثاني)، والراجح من حاله أنه ضعيف عند المحدثين، لكنَّ ابن حبان قيد استقامة حديثه إذا روى عن الثقات، هذا وقد أنكر بعض النقاد حديثين له، والبلاء فيهما ممن روى عنه لا منه.

– ومنهم من تردد ابن حبان فيه، فذكره في هذا القسم كما في المثال (الثالث)، ووصفه بأنه يخطئ كثيراً، بسبب ما ابتلي به من أصحاب سوء يقلبون عليه حديثه، وهذا وحده سبب كاف لإدخاله في جملة الضعفاء، ووصفه كذلك بالتدليس، لذلك استخار ابن حبان الله فيه، وقيد الاعتبار بحديثه إن كان كل من شيخه وتلميذه ثقة، وصرح من روى عنه بالسماع منه.

المبحث الثالث

استخارة ابن حبان في الضعفاء. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الضعفاء.

بلغ عدد الذين ذكرهم ابن حبان في كتابه الضعفاء (المجروحين)، واستخار الله تعالى فيهم، ستة رواة، وتفصيل أحوالهم على النحو الآتي:

الأول: بَهْز بْن حَكِيم بْن مُعَاوِيَة بْن حيدة الْبَصْرِيّ، أبو عبد الملك الْقشيرِي

استشهد به البخاري في الصحيح تعليقاً، وروى له في

الأدب وغيره، وروى له الباقون سوى مسلم (المزي، 1980م).

ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: يروي عن أبيه عن جده، روى عنه الثوري وحماد بن سلمة، كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم رحمهما الله فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث: "إنا آخذوه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا" (أبو داود، د. ت)، (النسائي، 1986م)، (الشيباني، د. ت)، (الدارمي، 2000م)، (الصنعاني، 1403هـ)، (ابن خزيمة، 1970م)، (ابن الجارود، 1988م)، (الحاكم، 1990م)؛ لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه (ابن حبان، د. ت).

مناقشة وترجيح:

فيه خلاف مشهور عند نقاد المحدثين، قال البخاري: يختلفون فيه (الذهبي، 1405هـ) وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وقال: صدوق مشهور، وثقه غير واحد ولينه بعضهم (الذهبي، 1986م).

قلت: وجمهور المحدثين على توثيقه، قال النووي: قال يحيى بن معين والجمهور: هو ثقة، يحتج به (النووي، د. ت).

وهذه أقوالهم فيه، قال ابن معين: ثقة (ابن معين، 1400هـ)، وقال أيضاً: إسناد صحيح إذا كان دون بهز ثقة (المزي، 1980م)، وقال ابن المديني: ثقة، (ابن المديني، 1980م) وقال أبو زرعة: صالح ولكنه ليس بالمشهور (أبو زرعة، 1982م) وقال أبو داود: أحاديثه صحاح (الذهبي، 1971م) وقال أيضاً: هو حجة عندي. (الذهبي، د. ت) وقال الترمذي: وقد تكلم شعبة في بهز بن حكيم، وهو ثقة عند أهل الحديث (الترمذي، د.ت) وقال النسائي: ثقة (المزي، 1980م).

وكذلك قَوَّاه ابن عدي، ولم يقفْ له على حديث منكر، فذكره في الضعفاء وقال: وبهز قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عنه الزهري، ومعمر، وإسماعيل بن علية، ومروان بن معاوية، وجماعة من الثقات، وأرجو أنه لا بأس به في رواياته، ولم أر أحداً تخلف في الرواية عنه من الثقات، ولم أر له حديثا منكراً، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه (ابن عدي، 1988م).

وقال الدارقطني: لا بأس به. (السلمي، 1427هـ) وقال الحاكم: من ثقات البصريين ممن يجمع حديثه، وإنما اسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده؛ لأنها شاذة لا متابع لها في الصحيح (السجزي، 1988م) وقال في المستدرك: ولا أعلم خلافا بين أكثر أئمة أهل النقل في عدالة بهز بن حكيم، وأنه يجمع حديثه، وقد ذكره البخاري في الجامع الصحيح (الحاكم، 1990م).

وقال أبو جعفر البستي: إسناد بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، صحيح (ابن القطان، 1418هـ) وقد ضعفه جماعة وتكلموا فيه لأجل الحديث الذي ذكره ابن حبان، قال أبو حاتم الرازي: هو شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به (ابن أبي حاتم، 1952م)، وأبو حاتم متعنت في الرجال.

ولذلك تعقبه ابن القطان فقال: وقول أبي حاتم: لا يحتج به؛ لا ينبغي أن يقبل منه إلا بحجة، وبهز ثقة عند من علمه، وقد وثقه غير من ذكر كالنسائي وابن الجارود، وصحح الترمذي روايته عن أبيه عن جده (ابن القطان، 1418هـ)، وقال أحمد بن بشير: أتيت البصرة في طلب الحديث فأتيت بهزا فوجدته يلعب بالشطرنج مع قوم فتركته ولم أسمع منه (ابن عدي، 1988م)، (المزي، 1980م)، (الذهبي، 1407هـ) وهذا من الجرح المردود، لاختلافهم في حكم اللعب بالشطرنج، فعله ممن يرى بإباحته.

وقال الآجري عن أبي داود: هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث شعبة عنه، وقال له: من أنت؟ ومن أبوك؟ (ابن حجر، 1984م).

ولكن رجع شعبة عن ذلك وحدَّث عنه، قال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي في كتاب التمييز قلت: لأحمد يعني بن حنبل ما تقول في بهز بن حكيم قال سألت غندراً عنه فقال قد كان شعبة مسه لم يبين معناه فكتبت عنه (المزي، 1980م)، (ابن حجر، 1984م).

قال وسألت ابن معين: هل روى شعبة عن بهز؟ قال: نعم، روى عنه حديثا، وهو قوله ﷺ: "أَتْرَعَوْنَ عن ذكر الفاجر"(*) (العقيلي، 1984م)، (ابن حبان، د.ت)، (ابن عدي، 1988م). وقد كان شعبة متوقفا عنه، فلما روى هذا الحديث كتبه، وأبرأه مما اتهمه به (ابن القطان، 1418هـ).

أما قول الشافعي: هذا لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولو ثبت قلنا به (البيهقي، 1994م).

وقد أنكر ابنُ عبد الهادي ما ذكره ابن حبان في ترجمته فقال: كذا قال ابن حبان، وفي قوله نظر، وقد وثق بهزاً أكثر العلماء، كابن معين وابن المديني والترمذي والنسائي وأبي داود وابن الجارود وغيرهم (ابن عبد الهادي، 2007م).

وفي التلخيص الحبير: قال الشافعي ليس بحجة وهذا الحديث لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولو ثبت لقلنا به، وسئل عنه أحمد فقال: ما أدري ما وجهه؟ فسئل عن إسناده؟ فقال:

(*) من طريق الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "أترعون عن ذكر الفاجر، أذكروا بما فيه يحذره الناس". وهو حديث موضوع لا أصل له. والبلاء فيه من الجارود بن يزيد، وذكروه في ترجمته، قال العقيلي: ليس له من حديث بهز أصل، ولا من حديث غيره ولا يتابع عليه. (العقيلي، 1984م)

صالح الإسناد (ابن حجر، 1989م).

ثم ذكر الحافظ قول ابن الطلاع في أوائل الأحكام: بهز مجهول. وقال ابن حزم: هذا خبر لا يصح. لأن بهز بن حكيم غير مشهور العدالة، ووالده حكيم كذلك. (ابن حزم، د. ت) وتعقبهما الحافظ فقال: وهو خطأ منهما فقد وثقه خلق من الأئمة (ابن حجر، 1989م).

أما قول ابن حبان:"وتركه جماعة من أئمتنا"، فلا يسلم له، فقد تعقبه الذهبي في الميزان فقال: ما تركه عالم قط، إنما توقفوا في الاحتجاج به (الذهبي، د. ت).

وكذا تعقبه في تاريخ الإسلام فقال: على أبي حاتم البستي في قوله هذا مؤاخذات:

إحداها: قوله: "كان يخطئ كثيرا" وإنما يعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ.

الثاني: قوله: تركه جماعة، فما علمت أحدا تركه أبدا، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق.

الثالث: ولولا حديث: إنا آخذوها، فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأسا، وقال به بعض المجتهدين، وحديثه قريب من الصحة (الذهبي، 1407هـ) وقال الذهبي في المغني: صدوق فيه لين وحديثه حسن (الذهبي، 1971م)، ولخص ابن حجر الحكم فيه فقال: صدوق (ابن حجر، 1986م).

والخلاصة: أنَّ بهز بن حكيم، صدوق مختلف فيه، والجمهور على توثيقه كما قال النووي، وقد صرح ابن حبان سبب ذكره في الضعفاء لأجل حديث واحد أخطأ فيه، والصواب أن خطأ الراوي في حديث، لا يحكم عليه بالضعف، ولا يُجعل في عداد الضعفاء بسبب ذلك، وبخاصة إذا لم يكن هناك سبب لضعفه سوى روايته لهذا الحديث. والله تعالى أعلم.

الثاني: خَالِد بْن يَزِيد بْن أَبِي مَالِك وهو ابن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك أبو هاشم الدِّمَشْقِي، (ت185هـ).

روى له ابن ماجه (المزي، 1980م).

ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يروي عن أبيه، روى عنه هشام بن خالد الأزرق، كان صدوقا في الرواية، ولكنه كان يخطئ كثيراً، وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه، وما أقربه في نفسه إلى التعديل وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه. (ابن حبان، د. ت).

ومما أنكر على خالد هذا ما ذكره ابن حبان، فقال: وهو الذي روى عن أبيه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ رأيت ليلة أسري بي مكتوباً على باب الجنة الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بثمانية عشر... الحديث. وليس بصحيح (ابن حبان، د. ت)، (ابن طاهر المقدسي، 1994م).

مناقشة وترجيح:

اختلف النقاد فيه، فوثقه قوم وضعفه آخرون. وثقه الإمام أحمد في موضع، وكذلك العجلي وعثمان بن أبي شيبة وأحمد بن صالح المصري وأبو زرعة الدمشقي، وقوَّاه أبو زرعة الرازي. وقال ابن شاهين: قال أحمد: ثقة (ابن شاهين، 1984م) وقال العجلي: ثقة (العجلي، 1985م)، (ابن حجر، 1984م). وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صادق. (ابن شاهين، 1984م) وقال أحمد بن صالح المصري، وأبو زرعة الدمشقي: ثقة. (المزي، 1980م) وقال أبو زرعة الرازي: لا بأس به (ابن أبي حاتم، 1952م).

وضعفه أحمد في موضع آخر، وابن معين وابن المديني وأبو داود والنسائي والفسوي والدارقطني ووصفه أبو حاتم الرازي برواية المناكير. قال أحمد: ليس بشيء (ابن المبرد، ي. 1992م) وقال ابن المديني: كان ضعيفاً (ابن أبي شيبة، 1404هـ) وقال ابن معين: ضعيف، وفي موضع آخر: ليس بشيء (ابن عدي، 1988م) وفي موضع آخر: اتهمه ابن معين. فقال ابن أبي الحواري: سمعت يحيى بن معين يقول: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن؛ فأما الذي بالعراق فكتاب التفسير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وأما الذي بالشام فكتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على أصحاب رسول الله ﷺ. قال ابن أبي الحواري وكنت قد سمعت من خالد بن يزيد كتاب الديات فأعطيته لابن عبدوس العطار فقطعه وأعطى الناس فيه الحوائج (ابن عساكر، 1995م).

وقال النسائي: ليس بثقة (النسائي، 1369هـ). وقال أبو داود والفسوي والدارقطني: ضعيف. وزاد أبو داود مرة أخرى: متروك الحديث (الفسوي، د. ت)، (الذهبي، د.ت)، (ابن حجر، 1984م). وقال أبو حاتم: يروي أحاديث مناكير (ابن أبي حاتم، 1952م). وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في الضعفاء (العقيلي، 1984م)، (ابن حجر، 1984م).

وقال ابن عدي: ولخالد بن يزيد غير ما ذكرت من الحديث وعند سليمان بن عبد الرحمن عنه كتاب مسائل، عن أبيه وعند هشام بن خالد الأزرق عنه كتاب وأبوه يزيد بن أبي مالك فقيه دمشق ومفتيهم وله مسائل كثيرة، ولم أر من أحاديث خالد هذا إلا كل ما يحتمل في الرواية، أو يرويه عن ضعيف؛ فيكون البلاء من الضعيف لا منه (ابن عدي، 1988م).

واضطربت كلمة الهيثمي فيه فقال مرة: كذاب، وفي موضع آخر: ضعفه الجمهور، وفي موضع آخر: وهو ضعيف جداً وقد وثق (الهيثمي، 1412هـ).

وقال الذهبي: ضعفوه. (الذهبي، 1413هـ) ولخص الحافظ

الحكم فيه فقال: ضعيف مع كونه كان فقيها وقد اتهمه ابن معين (ابن حجر، 1986م).

والخلاصة: أنَّ خالد بن يزيد هذا، مختلف فيه، وهو صدوق يخطئ كثيراً، فيحتج بحديثه إذا توبع بخلاف ما انفرد به، وبخاصة حديثه عن أبيه ففيها مناكير، ولعل البلاء ممن روى عنه، لا منه كما قال ابن عدي.

الثالث: خُصَيفُ بْن عَبْد الرَّحْمَنِ الْجَزرِي أبو عون الخِضْرمي. (ت137هـ)

روى له أصحاب السنن (المزي، 1980م).

ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يروي عن سعيد بن جبير ومجاهد، روى عنه الثوري وإسرائيل، كان هو وخصاف أخوه توأم، تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به جماعة آخرون، وكان خصيف شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً، إلا إنَّه كان يخطئ كثيراً فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه (ابن حبان، د.ت).

مناقشة وترجيح:

اختلف فيه، فضعفه قوم ووثقه آخرون. ضعفه يحيى القطان وأحمد والنسائي في موضع والأزدي وابن خزيمة وأبو أحمد الحاكم.

قال ابن المديني سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: كنا تلك الأيام نجتنب حديث خصيف وما كتبت عن خصيف بالكوفة شيئاً، إنما كتبت عنه عن خصيف بأخرة. وكان يحيى يضعف خصيفا (ابن حبان، د. ت)، (ابن أبي حاتم، 1952م) وقال أبو طالب عن أحمد: ضعيف الحديث. وقال حنبل عن أحمد: ليس بحجة ولا قوي في الحديث (المزي، 1980م) وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بقوي في الحديث. وقال مرة: ليس بذاك. وقال أبي: شديد الاضطراب في المسند (الشيباني، 1988م)، (العقيلي، 1984م) وقال النسائي: ليس بالقوي (النسائي، 1369هـ) وقال ابن خزيمة:لا يحتج بحديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وقال الأزدي: ليس بذاك (ابن حجر، 1984م).

واتهمه جرير وأحمد بالإرجاء فقال: كان يتكلم في الإرجاء (الشيباني، 1988م)، (ابن عدي، 1988م) ونسبه أبو حاتم وابن حجر إلى الاختلاط، فقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه (ابن أبي حاتم، 1952م) وقال الحافظ في التقريب: صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء (ابن حجر، 1986م).

ووثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو زرعة. فقال ابن سعد: وكان ثقة. (ابن سعد، د.ت) وقال الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس (ابن معين، 1400هـ)، (ابن عدي، 1988م) وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح. (المزي، 1980م) ونقل ابن عساكر عن ابن معين أنه قال: ثقة (ابن عساكر، 1995م) وقال العجلي: ثقة (العجلي، 1985م) وقال أبو زرعة: ثقة (أبو زرعة الرازي، 1982م)، (ابن أبي حاتم، 1952م) وقوَّاه النسائي في موضع آخر، وكذلك ابن عدي والدارقطني والساجي والفسوي.

وقال النسائي: صالح (المزي، 1980م)، وقال ابن عدي: ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه وبرواياته، إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي أبو الأصبغ، فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف، ويروى عنه نسخة عن أنس بن مالك وعن جماعة من التابعين، وقد ذكرت أنه ترك أنس بن مالك فلم يسمع منه، ولزم مجاهدا (ابن عدي، 1988م) وقال الدارقطني: يعتبر به، يهم (البرقاني، 1404هـ) وقال الساجي صدوق (ابن حجر، 1984م) (وقال الفسوي: لا بأس به (الفسوي، د. ت).

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق سيئ الحفظ ضعفه أحمد (الذهبي، 1413هـ) وقال الذهبي في السير: حديثه يرتقي إلى الحسن (الذهبي، 1405 هـ).

والخلاصة: أنَّ خصيف بن عبد الرحمن، مختلف فيه، وهو صدوق يخطئ كثيراً، أنصفه ابن حبان عندما قال: قبول ما وافق الثقات في الروايات وترك ما لا يتابع عليه، ولذلك يحتج بحديثه إذا توبع بخلاف ما انفرد به فيترك ولا يحتج به. والله تعالى أعلم.

الرابع: سُوَيْد بْن عَبْد الْعَزِيز بْن نمير الدِّمَشْقِي أبو محمد السّلمِيّ، (ت194هـ).

روى له الترمذي وابن ماجه (المزي، 1980م)، ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: يروي عن حصين بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عمر، روى عنه العراقيون والشاميون، كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، حتى يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى من يسمعها أنها عملت تعمداً، وقال أيضاً: والذي عندي فيه تنكب ما خالف الثقات من حديثه، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه؛ لأنه يقرب من الثقات (ابن حبان، د. ت).

مناقشة وترجيح:

وممن وثقه الإمام دحيم، قال الدارمي عنه: ثقة وكانت له أحاديث يغلط فيها (ابن حجر، 1984م) وقال الدارقطني:

يعتبر به (الذهبي، د. ت).

قلت: وهذا تليين هيِّن من الدارقطني، لكن وصفه في تعليقاته على المجروحين: وله أحاديث مناكير يرويها عن سفيان بن حسين، عن الزهري، يخطئ فيها خطأ قبيحاً. منها: أنه روى عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن سعيد بن زيد، أن النبي ﷺ، قال: "من قتل دون ماله فشهيد، ومن ظلم شبراً". وهذا إنما رواه الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، عن سعيد بن زيد (الدارقطني، 1994م).

بخلاف جمهور النقاد، فهم على تضعيفه بسبب كثرة مناكيره. فقد قال ابن سعد: وكان يروي أحاديث منكرة. (ابن سعد، د.ت) وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس بثقة. (ابن الجنيد، 1988م) وقال الدوري وابن الدورقي عن ابن معين: ليس بشئ (ابن عدي، 1988م)، (الذهبي، د.ت) وقال معاوية عن ابن معين: ضعيف(ابن عدي، 1988م) وقال أحمد: متروك الحديث (الشيباني، 1988م) قال البخاري: عنده مناكير أنكرها أحمد (البخاري، 1986م) وقال في الضعفاء:في حديثه نظر لا يحتمل (البخاري، 1396هـ) وقال الترمذي: رجل كثير الغلط في الحديث (الترمذي، 1409هـ) وقال أبو حاتم: في حديثه نظر، هو لين الحديث (ابن أبي حاتم، 1952م) وقال النسائي: ضعيف (النسائي، 1369هـ) وقال مرة: ليس بثقة (ابن حجر، 1984م) وقال العقيلي: في حديثه بعض النظر (العقيلي، 1984م) وقال البزار: وهو رجل ليس بالحافظ ولا يحتج به إذا انفرد بحديث (البزار، 1988م) وقال الفسوي: مستور في حديثه لين. وقال مرة: ضعيف الحديث. (الفسوي، د.ت) وقال الخلال: ضعيف الحديث. وقال الحاكم أبو أحمد حديثه ليس بالقائم. (ابن حجر، 1984م) وقال البيهقي: هو ضعيف عند بعض أهل النقل. (البيهقي، 1994م) وتعقبه ابن التركماني فقال: هو ضعيف عند كلهم أو أكثرهم (ابن التركماني، 1994م).

قلت: وساق له ابن عدي عدداً من مناكيره، منها: حديثه عن مالك، عن الزهري عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال ابن عدي: وهذا إنما يرويه مالك في الموطأ، عن الزهري، عن أنس وسويد أخطأ على مالك أو تعمد. ومن مناكيره أيضاً: ما رواه سويد عن شعبة عن يزيد بن خمير عن مطرف بن الشخير عن عبد الله بن عمر. وفي نهاية ترجمته قال ابن عدي: وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف كما وصفوه (ابن عدي، 1988م).

وصف الحافظ ابن حجر قول ابن حبان هذا بأنه تضعيف شديد. قال الحافظ في التهذيب: وضعفه ابن حبان جداً. وأورد له أحاديث مناكير ثم قال وهو ممن استخير الله فيه لأنه يقرب من الثقات. (ابن حجر، 1984م) وقال الحافظ في التقريب: ضعيف جداً (ابن حجر، 1986م).

بخلاف الإمام الذهبي، فلم يرتض ذلك من ابن حبان، فعندما ذكر قوله (وهو ممن استخير الله فيه لأنه يقرب من الثقات)، تعقبه قائلاً: قلت: لا ولا كرامة، بل هو واه جداً. (الذهبي، د. ت) فابن حبان عندما استخار الله تعالى فيه، فهذا تردد وتوقف من ابن حبان فيه، لأجل قربه من الثقات، وعدَّ الذهبي ذلك تليين هيناً من ابن حبان.

والخلاصة: أن سويد بن عبد العزيز ضعيف جداً، لكثرة المناكير في حديثه، أما ابن حبان فقد أنصفه من حيث الاعتبار بحديثه. والله تعالى أعلم.

الخامس: عبد الْكَرِيم بن مَالك الْجَزرِي، أَبُو سعيد الْحَرَّانِي الْأَمَوِي. (ت127هـ)

روى له البخاري ومسلم، وأصحاب السنن (المزي، 1980م).

ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: يروي عن سعيد بن جبير ومجاهد، روى عنه الثوري ومالك وأهل بلده، كان صدوقا، ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر معتبراً بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، وهو ممن استخير الله فيه (ابن حبان، د. ت).

مناقشة وترجيح:

وتعقبه الذهبي في الميزان فقال: قد قفز القنطرة، واحتج به الشيخان، وثبته أبو زكريا، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم (الذهبي، د. ت).

ولكن جمهور النقاد على توثيقه، فقد وثقه ابن عيينة، (ابن حجر، 1984م) وابن سعد،(*) (ابن سعد، د.ت) وأحمد، ابن المبرد، ي. (1992م) وابن معين، (ابن أبي خيثمة، 2006م) والعجلي (العجلي، 1985م)، وأبو حاتم، (ابن أبي حاتم، 1952م) وأبو زرعة، (أبو زرعة الرازي، 1982م). وكذا ابن المديني وابن نمير والترمذي والبزار والدارقطني وابن عبد البر، وغيرهم (الذهبي، 1405 هـ)، (الذهبي، د.ت)، (ابن حجر، 1984م).

وقد أنكر يحيى القطان عليه حديثاً، وتكلم ابن معين في حديثه عن عطاء خاصة، ولهذا توقف ابن حبان في أمره.

قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد حدث عبد الكريم عن عطاء في لحم البغل فقال ما سمعته وأنكره يحيى.

(*) جاء في المطبوع من الطبقات: "عبد الله بن مالك الجزري" ج7ص481.

(الذهبي، 1405هـ)، (الذهبي، د.ت)، (ابن حجر، 1984م) وقال ابن معين: أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة. (ابن عدي، 1988م)، (الذهبي، 1405هـ)، (الذهبي، د.ت)، (ابن حجر، 1984م).

قال ابن عدي: وهذا الذي ذكره ابن معين هو ما رواه عبيد الله بن أبي عمرو الرقي عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة: "كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءا " لأنه ليس بمحفوظ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عنه الثقات فحديثه مستقيم، ومع هذا فإن الثوري وغيره من الثقات قد حدثوا عنه (ابن عدي، 1988م).

وقال الذهبي في الكاشف: حافظ مكثر، وقال في المتكلم فيهم: ثقة له ما قد ينكر، ولهذا توقف في أمره ابن حبان، وقال في الميزان: من العلماء الثقات في زمن التابعين، توقف في الاحتجاج به ابن حبان، وقال في المغني:ثقة مشهور، توقف فيه ابن حبان، (الذهبي، 1413هـ)، (الذهبي، 1986م)، (الذهبي، د. ت)، (الذهبي، 1971م) ولخص ابن حجر الحكم فيه فقال: ثقة متقن (ابن حجر، 1986م).

والخلاصة: أن عبد الكريم الجزري ثقة حافظ، احتج به البخاري ومسلم وأصحاب السنن، أنكرت عليه أحاديث وهي من روايته عن عطاء خاصة، ولهذا توقف فيه ابن حبان. والله تعالى أعلم.

السادس: يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ أو يحيى بن سليم الواسطي الكوفي، أَبُو بَلْجٍ الْفَزَارِيّ الكبير.

روى له أصحاب السنن. (المزي، 1980م) ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: يروي عن محمد بن حاطب وعمرو بن ميمون روى عنه شعبة وهشيم، كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا أتى منه ما لا ينفك البشر عنه، فيسلك به مسلك العدول، فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرواية، **وهو ممن أستخير الله فيه.** (ابن حبان، د. ت) وذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب، وقال: "وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ"، (ابن حجر، 1984م) ولعل الحافظ وهم في ذلك، لأن ابن حبان ذكره في الضعفاء دون الثقات، بل ليس له وجود في المطبوع من الثقات.

مناقشة وترجيح:

اختلف فيه، فوثقه قوم وضعفه آخرون، وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والدارقطني. (ابن سعد، د. ت)، (البرقاني، 1404هـ)، (المزي، 1980م) وقوّاه أبو حاتم والفسوي وابن عدي، قال أبو حاتم: صالح لا بأس به. وقال الفسوي: لا بأس به. وقال ابن عدي: وقد روى عنه أجلة الناس مثل شعبة، وأبو عوانة وهشيم، ولا بأس بحديثه (ابن أبي حاتم، 1952م)، (ابن عدي، 1988م)، (الفسوي، د. ت).

وضعفه غيرهم، قال أحمد: روى حديثاً منكراً. ابن المبرد، ي. (1992م) وقال البخاري: فيه نظر. (ابن عدي، 1988م) وقال الجوزجاني: ليس بثقة. (الجوزجاني، د. ت) وقال الأزدي: كان غير ثقة. ابن الجوزي، ع. (1406هـ) وقال الذهبي في الكنى: لين. (الذهبي، 1408هـ) ولخص ابن حجر الحكم فيه فقال: صدوق ربما أخطأ (ابن حجر، 1986م).

والخلاصة: أن أبا بلج الفزاري، صدوق حيث يتابع، بخلاف ما انفرد به، فقد يخطئ فيه، وتقع المناكير في حديثه.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمن استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الضعفاء.

– جميع هؤلاء الرواة ذكرهم ابن حبان في كتابه الضعفاء، واستخار الله تعالى فيهم عندما ذكرهم في هذا القسم، كان لقربهم من الثقات، وكان الراجح من أحوال هؤلاء الرواة، أنَّ راوياً واحداً كان في مرتبة الثقة، احتج به أصحاب الصحيح، بخلاف بقيتهم فقد اختلفت كلمة النقاد فيهم، ومعظمهم ضعفاء عند المحدثين، وضعفهم محتمل، وليس ضعفاً شديداً، إلا راوياً واحداً منهم كان شديد الضعف. وهذا يعطينا مؤشر على أنه من ذُكر في ضعفاء ابن حبان واستخار الله فيهم، فغالب أحوالهم أن ضعفهم محتمل وليس بشديد. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

– فمنهم من كان في مرتبة الثقة عند النقاد، وهو راو واحد احتج به أصحاب الصحيح كما في المثال (الخامس)، وتردد ابن حبان فيه بسبب وقوع المناكير في حديثه، فتوقف في حديثه من روايته عن عطاء خاصة دون غيره من شيوخه لما أنكر عليه من حديثه عن عطاء.

– ومنهم من كان صدوقاً عنده، لكنه يخطئ كثيراً في روايته، كما في المثال (الثالث والسادس).

– ومنهم راو واحد صرح ابن حبان بسبب ذكره في الضعفاء؛ لأنه أخطأ في حديث واحد، كما في المثال (الأول)، ويعد ذلك مظهراً من مظاهر التشدد والإسراف في الجرح الذي وُصف به ابن حبان من قبل النقاد.

ضعفه لأنه وهم في حديث واحد(الأول)

– ومنهم من انفرد عن أبيه بأحاديث مناكير، لكن بعد التحقيق تبين أنَّ البلاء ممن دونه ممن روى عنه، وليس منه، كما في المثال(الثاني).

– ومنهم من كان ضعيفاً جداً عند النقاد، لكثرة المناكير في حديثه، وتردد ابن حبان فيه لقربه من الثقات، وكان تضعيفه عنده، تليينا هيناً بخلاف بقية النقاد، كما في المثال (الرابع).

المبحث الرابع

استخارة ابن حبان في الثقات والضعفاء معاً. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات والضعفاء.

بلغ عدد الذين ذكرهم ابن حبان في كتابيه الثقات والضعفاء (المجروحين)، واستخار الله تعالى فيهم، أربعة رواة، وتفصيل أحوالهم على النحو الآتي:

الأول: جَعْفَر بْن الْحَارِث النخعي أَبُو الْأَشْهب الواسطي الكوفي.

ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: يروي عن منصور وعاصم، روى عنه محمد بن يزيد الوساطي ووكيع ويزيد، كان يخطئ في الشيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة، ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد، وهو من الثقات يقرب، **وهو ممن أستخير الله فيه** (ابن حبان، د.ت).

وأعاده ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن الأعمش والكوفيين روى عنه محمد بن يزيد الواسطي، ثقة ثقة، وليس هذا بأبي الأشهب العطاردي ذلك بصري، وهذا من أهل واسط وجميعا ثقتان (ابن حبان، 1975م).

مناقشة وترجيح:

اختلفت كلمة النقاد فيه، فقد لينه قوم، وقواه آخرون، ضعفه ابن معين والبخاري والنسائي والفسوي والدولابي ابن الجارود أبو أحمد الحاكم.

قال ابن معين:ليس حديثه بشيء(ابن معين، 1970م)، وقال في موضع آخر :ليس بثقة(ابن معين، 1970م)، وقال في موضع آخر: ضعيف الحديث. (ابن معين، 1970م) وقال البخاري في الضعفاء: منكر الحديث. (البخاري، 1396هـ) وجاء في ضعفاء العقيلي: قال البخاري: في حفظه شيء يكتب حديثه. وقال عنه في موضع آخر: منكر الحديث. (العقيلي، 1984م) وقال النسائي: ضعيف. (النسائي، 1369هـ) وقال الفسوي: وفيه ضعف. (الفسوي، د.ت) وقال الدولابي: منكر الحديث، ليس بثقة، وقال ابن الجارود: ليس بثقة. (ابن حجر، أ. 1986م) وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم (ابن حجر، 1984م).

وقد قوَّاه غيرهم، فوثقه يزيد بن هارون وأحمد، نقل البخاري عن يزيد في التاريخ أنه قال: كان ثقة صدوقا. البخاري، م. (1986م) ونقل ابن شاهين عن أحمد أنه قال: من الثقات (ابن شاهين، 1999م).

وقوَّاه أبو حاتم وأبو زرعة، وابن عدي والحاكم، قال أبو حاتم: شيخ ليس بحديثه بأس. (ابن أبي حاتم، 1952م) وقال أبو زرعة: لا بأس به عندي. (أبو زرعة الرازي، 1982م) وقال ابن عدي: قد روى عنه محمد بن يزيد الواسطي بنسخة، وروى عنه يزيد بن هارون وإسماعيل بن عياش أحاديث صالحة. وأحاديثه أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه، ولم أجد في أحاديثه حديثا منكرا. (ابن عدي، 1988م) وقال الحاكم في التاريخ: من أتباع التابعين وثقات أئمة المسلمين (ابن حجر، 1984م).

وقال الذهبي: ضعفوه. (الذهبي، 1971م)، (الذهبي، د. ت) ولخص ابن حجر الحكم فيه فقال: صدوق كثير الخطأ (ابن حجر، 1986م).

والخلاصة: أنَّ جعفر بن الحارث، صدوق يخطئ، يحتج بحديثه إذا توبع، بخلاف ما انفرد به، أما قول البخاري في الضعفاء: "منكر الحديث"، فظاهره ضعف شديد، لكن يشكل عليه قول البخاري كما جاء في ضعفاء العقيلي:"في حفظه شيء، يكتب حديثه "، وظاهره تليين هيِّن، وكذالك توثيق يزيد بن هارون كما في تاريخ البخاري، فنخلص من ذلك أن قول البخاري في جعفر هذا:"منكر الحديث" لا تُحمل على الضعف الشديد، والله تعالى أعلم.

الثاني: عِسْلِ بْنِ سُفْيَانَ أَبُو قُرَّة الْيَرْبُوعي التَّمِيمِي البَصْرِي.

روى له الترمذي وأبو داود (المزي، 1980م).

ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: شيخ يروي عن عطاء، روى عنه شعبة وحماد بن زيد، كان قليل

الحديث، كثير التفرد عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته، ولا يتهيأ الاحتجاج بانفراد من لم يسلك سنن العدول في الروايات على قلة روايته، ودخوله في جملة الثقات إن أدخل فيهم، **وهو ممن أستخير الله فيه** (ابن حبان، د. ت).

وأعاده ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن عطاء، روى عنه حماد بن سلمة، يخطئ ويخالف على قلة روايته (ابن حبان، 1975م).

مناقشة وترجيح:

ضعفه النقاد، فقال ابن سعد: وكان فيه ضعف. (ابن سعد، د. ت) وقال ابن معين: ضعيف. (ابن أبي حاتم، 1952م) وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس هو عندي بقوي في الحديث. (الشيباني، 1988م) وقال المروذي: سألته عنه، فلين أمره، وضعفه مرة أخرى. ابن المبرد، ي. (1992م) وقال البخاري في الأوسط: عنده مناكير. (البخاري، 1977م) وقال في التاريخ وفي الضعفاء: فيه نظر. (البخاري، 1986م)، (ابن حجر، 1984م) وقال أبو حاتم: منكر الحديث. (ابن أبي حاتم، 1952م) وقال الفسوي: ليس بمتروك ولا هو حجة. (الفسوي، د.ت) وقال النسائي: ليس بالقوي. (المزي، 1980م) وقال

العقيلي: في حديثه وهم. (العقيلي، 1984م) وقال ابن عدي: وهو قليل الحديث، ومع ضعفه يكتب حديثه (ابن عدي، 1988م).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. (ابن حجر، 1984م) وقال الذهبي في الكنى: لين. (الذهبي، 1408هـ) ولخص ابن حجر الحكم فيه فقال: ضعيف (ابن حجر، 1986م).

والخلاصة: أن عسل بن سفيان ضعيف الحديث، لكثرة تفرده بما ليس له متابع على قلة روايته، ولذلك كثرت المناكير في حديثه.

الثالث: عمرَان بن مُسلم الْمنْقري البصري أَبُو بكر القصير.

احتج به البخاري ومسلم، وروى له الترمذي وأبو داود والنسائي (المزي، 1980م).

ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: يروي عن عبد الله بن دينار والحسن، روى عنه البصريون والقربى، فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى بن سليم وذويهما ففيه مناكير كثيرة فلست أدري أكان يدخل عليه فيجيب أم تغير حتى حمل عنه هذه المناكير على أن يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز جميعا يكثران الوهم والخطأ عليه، ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح، وأنه ليس بعدل، إلا بعد السبر، بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما روي عنه ممن ليس بمتقن في الرواية، والاحتجاج بما رواه عنه الثقات، على أنه له مدخلاً في العدالة في جملة المتقنين، **وهو ممن أستخير الله فيه** (ابن حبان، د. ت).

وأعاده ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن أبي رجاء العطاردي وعطاء روى عنه شعبة والبصريون وهو الذي روى عنه يحيى بن سليم إلا أن في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير وكذلك في رواية سويد بن عبد العزيز عنه (ابن حبان، 1975م).

مناقشة وترجيح:

وثقه أحمد، (الشيباني، 1988م)، (أبو داود، 1414هـ) وأبو داود، (المزي، 1980م) والفسوي (الفسوي، د. ت).

وكذلك وثقه ابن معين فقال الدوري عنه: ثقة يحدث عنه يحيى بن سعيد القطان. (ابن معين، 1979م) وجاء في رواية ابن الجنيد عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء. (ابن الجنيد، 1988م)، وقال البخاري عَنْ علي بْن المديني: له نحو عشرين حديثا (المزي، 1980م).

قلت: ولا تعارض بين أقوال ابن معين، فقوله: ليس بشيء هنا تعني أحاديثه قليلة، لقول ابن المديني السابق.

وقوَّاه يحيى القطان وأبو حاتم الرازي والنسائي وابن عدي. قال يحيى القطان: كان مستقيم الحديث، (ابن أبي حاتم، 1952م) وكان يرى القدر. (العقيلي، 1984م) وقال أبو حاتم والنسائي: لا بأس به. (ابن أبي حاتم، 1952م)، (المزي، 1980م) وقال ابن عدي: وهو حسن الحديث، وإنما ذكرته لأجل أنه يروي أشياء، لا يرويها غيره، وتفرد عنه قوم بتلك الأحاديث، وهو ممن يكتب حديثه (ابن عدي، 1988م).

وذكره الذهبي في الميزان ووثقه وأنكر على العقيلي ذكره في الضعفاء، فقال: ثقة، تناكد العقيلي وأورده. (الذهبي، د. ت) وكذلك قال في الكاشف والمغني، إلا أنه زاد في المغني: لكنه قدري. (الذهبي، 1413هـ)، (الذهبي، 1971م) ولخص الحافظ الحكم فيه فقال: صدوق ربما وهم (ابن حجر، 1986م).

والخلاصة: أن عمران بن مسلم القصير، ثقة، احتج به البخاري ومسلم، أنكرت عليه أحاديث وهي من رواية يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز عنه خاصة، ولهذا تردد فيه ابن حبان، لكنه أنصفه من الاحتجاج برواية الثقات عنه بخلاف رواية غيرهم عنه فلا يحتج بها.

الرابع: مُصعب بْن ثَابت بْن عَبْد اللَّه بْن الزبير بْن الْعَوام الأسدي، أبو عبد الله المدني، (ت157هـ)

روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه. (المزي، 1980م)

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن عامر بن عبد الله بن الزبير روى عنه بن المبارك وبشر بن السري، وقد أدخلته في الضعفاء، **وهو ممن استخرت الله فيه.** (ابن حبان، 1975م)

مناقشة وترجيح:

وذكره ابن حبان أيضاً في مشاهير علماء الأمصار، وصرح بتوثيقه، فقال: من جُلَّة أهل المدينة ومتقنيهم (ابن حبان، 1959م).

ثم عاد فذكره في المجروحين، وقال: يروي عن هشام بن عروة، روى عنه أهل العراق، منكر الحديث ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه. (ابن حبان، د. ت) ثم ذكر تضعيف ابن معين لمصعب، وأورد له ابن حبان حديثين مما استنكرت عليه لتفرده بهما.

الأول: ما رواه عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال قال النبي ﷺ:"المؤمن يألف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف"(*). (أحمد، 1421هـ)، (ابن حبان، د. ت)، (ابن طاهر المقدسي، 1994م)

(*) حديث ضعيف.

وتعقب الدارقطني استنكار ابن حبان لهذا الحديث، لكن أعله الدارقطني بوهم مصعب فيه، وأنه سلك فيه الجادة(*) (البزار، 1988م)، (الطبراني، 1415هـ)، فقال: حديث المؤمن يألف، له عن أبي حازم أصل، وإنما مصعب وهم فيه، فسلك به المحجة السهلة عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، وإنما رواه أبو حازم، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود من قوله. ومنهم من رفعه عنه إلى النبي ﷺ (الدارقطني، 1994م).

والثاني: ما رواه عن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:"خير المجالس أوسعها"(**). (ابن حبان، د. ت)، (ابن طاهر المقدسي، 1994م) وقد أنكر عليه النسائي والعقيلي وابن عدي وغيرهم أحاديث تفرد بها. (النسائي، 1991م)، (النسائي، 1986م)، (العقيلي، 1984م)، (ابن عدي، 1988م) ولأجل ذلك ضعفه ابن سعد وأحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والجوزجاني والنسائي والدرقطني، وهذه أقوالهم.

قال ابن سعد: وكان كثير الحديث، يستضعف. (ابن سعد، 1408هـ) بخلاف ابن عدي فقال: وليس لمصعب بن ثابت كثير حديث. (ابن عدي، 1988م) وقال أحمد: أراه ضعيف الحديث. (الشيباني، 1988م)، وقال الدارمي عن ابن معين: ضعيف. (ابن معين، 1400هـ) وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بشيء. (الذهبي، 1405 هـ)، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. (أبو زرعة الرازي، 1982م) وقال أبو حاتم: صدوق كثير الغلط ليس بالقوي. (ابن أبي حاتم، 1952م) وقال الجوزجاني:لم أر الناس يحمدون حديثه. (الجوزجاني، د. ت) وقال الدارقطني: ليس بالقوي. (ابن حجر، 1984م)، ولخص الذهبي وابن حجر الحكم فيه، فقال الذهبي: لين لغلطه. وقال ابن حجر: لين الحديث (الذهبي، 1413هـ)، (ابن حجر، 1986م).

– وروى له النسائي في السنن حديثاً تفرد بروايته عن ابن المنكدر عن جابر في قتل السارق بعد الخامسة، ثم قال: وهذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت، ليس بالقوي في الحديث. وزاد في الكبرى: ويحيى القطان لم يتركه. (النسائي، 1986م)، (النسائي، 1991م) وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا مصعب (الطبراني، 1415هـ).

والخلاصة: أن مصعب بن ثابت، ضعيف الحديث، لتفرده بأحاديث غلط فيها، ولا يحتمل منه هذا التفرد، لذلك استنكرها النقاد، وضعفوه لأجلها، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمن استخار فيهم ابن حبان وذكرهم في الثقات والضعفاء.

– جميع هؤلاء الرواة ذكرهم ابن حبان في كتابيه الثقات والضعفاء، واستخار الله تعالى فيهم، فمن ذكره في الثقات واستخار فيه، لقربه من الضعفاء، كما في المثال(الرابع)، ومن ذكره في الضعفاء واستخار فيه، لقربه من الثقات، كما في المثال(الأول الثاني والثالث).

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

– فهناك راوٍ واحد تردد فيه ابن حبان واختلفت كلمته فيه، كما في المثال (الرابع)، فقد روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه، وهو ضعيف عند المحدثين لتفرده بأحاديث أُنكرت عليه لغلطه فيها، فعندما ذكره في هذا القسم استخار فيه وصرح بإدخاله في الضعفاء وهو كما قال فأعاده في المجروحين، ويشكل عليه أنه ذكره أيضاً في مشاهير علماء الأمصار وصرح بتوثيقه فقال (من جُلَّة أهل المدينة ومتقنيهم). ولعل منشأ هذا الاضطراب الصادر من ابن حبان كان سببه؛ أنه وثقه بداية لعدالته واستقامة حديثه، ثم وقف ابن حبان على روايات له تفرد بها وتبين أنه غلط فيها.

– وبقية هؤلاء وهم ثلاثة رواة ذكرهم ابن حبان في كتابه الضعفاء، واستخار الله تعالى فيهم عندما ذكرهم في هذا القسم، كان لقربهم من الثقات، وكان الراجح من أحوال هؤلاء الرواة، أنَّ راوياً واحداً منهم كان في مرتبة الثقة، احتج به أصحاب الصحيح، بخلاف بقيتهم فقد اختلفت كلمة النقاد فيهم، ومعظمهم ضعفاء عند المحدثين، وضعفهم محتمل، وليس ضعفاً شديداً، وهذا يعطينا مؤشر على أنه من ذُكر في ضعفاء ابن حبان واستخار الله فيهم، فغالب أحوالهم أن ضعفهم محتمل وليس بشديد. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

– فمنهم من كان في مرتبة الثقة عند النقاد، ووقع ذلك لراو واحد، احتج به أصحاب الصحيح كما في المثال (الثالث)، وتردد ابن حبان فيه واستخار فيه عندما ذكره في الضعفاء، بسبب وقوع المناكير في حديثه، ثم ترجم له في كتابه الثقات، وضعف حديثه من رواية يحيى بن سُليم وسُويد بن عبد العزيز عنه خاصة دون غيرهما من تلاميذه، لوقوع المناكير من طريقهما.

– ومنهم من تردد ابن حبان فيه واستخار عندما ذكره في الضعفاء، ، ثم أعاد ذكره أيضاً في الثقات، وهما راويان، فأحدهما تردد فيه ابن حبان، لأنه يخطئ في الشيء بعد الشيء، وصرح بتوثيقه عندما ذكره في الثقات (ثقة ثقة)، كما

(*) أي مشى في روايته على الطريق الغالبة المشهورة.
(**)حديث ضعيف.

في المثال (الأول).

والآخر قليل الرواية، انفرد بأحاديث لم يتابع عليها ومن هنا كثرت المناكير في حديثه على قلة روايته، ولذلك وصفه ابن حبان عندما ذكره في الثقات بقوله: يخطئ ويخالف على قلة روايته، كما في المثال (الثاني).

الخاتمة

وقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: يمتاز الإمام ابن حبان بمنهجية نقدية بالغة العلو في النقد والورع، فتردده ينبئ على أنه كان في غاية التأني والتحري عند إصداره الأحكام النقدية على الرواة، وبالتالي فحُق له أن يوصف بمصداقية نقدية عالية، فلو كانت العجلة ديدنه في إصدار الأحكام على الرواة، لما تردد حتى وصل به الأمر إلى طلب الاستخارة بسبب ورعه الذي أدى به إلى أن يتوقف في تصنيف هؤلاء الرواة جرحاً وتعديلاً، لأن هذا العلم دين وأمانة.

ثانياً: تُعد استخارة ابن حبان من مظاهر الإنصاف والدقة والشفافية في جرح الرواة وتعديلهم عند المحدثين، واستخارته في الرواة تعني التوقف والتردد في أحوال هؤلاء الرواة، فمن ذكره في الثقات واستخار فيه، لقربه من الضعفاء، ومن ذكره في الضعفاء واستخار فيه، فلقربه من الثقات.

ثالثاً: مجموع الرواة الذين استخار فيهم ابن حبان ثلاثة عشر راوياً، ذكر ثلاثة منهم في الثقات، وستة في الضعفاء، وكرر ترجمة أربعة رواة في كلا القسمين الثقات والضعفاء.

رابعاً: معظم من ذكرهم ابن حبان في الثقات واستخار فيهم، هم من الضعفاء عند نقاد المحدثين، بخلاف من ذكرهم في المجروحين واستخار فيهم، فمعظمهم ممن اختلفت كلمة النقاد فيهم، وغالب أحوالهم ضعفاء عند المحدثين، لكنه ضعف محتمل وليس بشديد، هذا وإن كان هناك فيهم من بلغ مرتبة الثقة، واحتج به أصحاب الصحيح، وفي ذلك دلالة على أنه من استخار فيهم ابن حبان، فغالب أحوالهم أن ضعفهم محتمل وليس بشديد، إن لم يكونوا من الثقات.

خامساً: استخارة ابن حبان في حقيقتها تعود إلى سببين رئيسين:

- وقوع الخطأ الكثير من الراوي.
- وقوع المناكير في حديث الراوي وتحديثه بها.

وفي الختام أسأل الله تعالى أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أحمد، أ. (1421هـ) المسند، تحقيق"شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، بيروت، دار الرسالة، ج37، ص934، رقم22840.

البخاري، م. (1977م) التاريخ الأوسط، تحقيق:محمود زايد، ط1، حلب:دار الوعي. ج2، ص22.

البخاري، م. (1986م) التاريخ الكبير، د. ط، بيروت: دار الفكر. ج2، ص189، ج7، ص93، ج4 ص148.

البخاري، م. (1422هـ) الجامع المسند الصحيح، تحقيق:محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، ج1، ص391، رقم1109

البخاري، م. (1396هـ) الضعفاء الصغير، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب:دار الوعي. ص24، رقم48، ص55، رقم151.

البرقاني، أ. (1404هـ) سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق، د. عبدالرحيم القشقري، ط1، باكستان:كتب خأنَّه جميلي. ص27، رقم125، ص71، رقم546.

البزار، أ. (1988م) المسند المسمى بالبحر الزخار، تحقيق، محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، ط1، المدينة المنورة:مكتبة العلوم والحكم. ج8، ص364، ، ص90، رقم6447، .

البيهقي، أ. (1994م) السنن الكبرى، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، د. ط، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز. ج4، ص176، ج9، ص298.

الترمذي، م. (د. ت) السنن، تحقيق، أحمد محمد شاكر وآخرون، د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي. ، ج2، ص345، ج4، ص309، ج5، ص220، رقم2989.

الترمذي، م. (1409هـ)العلل الكبير، رتبه على كتب الجامع، أبو طالب القاضي، تحقيق، صبحي السامرائي ورفاقه، ط1، بيروت:عالم الكتب. ص208، رقم370.

ابن التركماني، ع. (1994م) الجوهر النقي على سنن البيهقي، د. ط، بيروت:دار الفكر. ج9، ص296

ابن الجارود، ع. (1988م)المنتقى من السنن المسندة، تحقيق، عبد الله البارودي، ط1، بيروت:مؤسسة الكتاب الثقافية. ص93،

الجوزجاني، أ. (د. ت) أحوال الرجال، تحقيق، عبد العليم البَستوي، د. ط، باكستان: حديث اكادمي. ص245، رقم246، ص198، رقم(190).

ابن الجوزي، ع. (1406هـ) الضعفاء والمتروكين، تحقيق، عبد الله القاضي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. ج3، ص196.

ابن الجنيد، أ. (1988م) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق، أحمد نور سيف، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار. ص331، 282.

ابن أبي حاتم، ع. (1952م) الجرح والتعديل، ط1، بيروت:دار إحياء التراث العربي. ج3، ص615، ج8، ص304، ج8،

ص210، ج2، ص430، 476، ج3، ص359، ج3، ص403، ج4، ص238، ج6، ص304، ج6، ص58، ج7، ص42، ج9، ص153.

ابن أبي حاتم، ع. (1397ه) المراسيل، تحقيق، شكر الله قوجاني، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة. ص65.

الحاكم، م. (1990م) المستدرك على الصحيحين، تحقيق، مصطفى عبد القادر، ط1، بيروت:دار الكتب العلمية. ج1، ص554، 108.

ابن حبان، م. (1975م) الثقات، تحقيق، السيد شرف الدين أحمد، ط1، بيروت: دار الفكر. ج6، ص344، ج7، ص478، ج8، ص67-68، ج9، ص165، ج6، ص139، ج7، ص292، ج7، ص242.

ابن حبان، م(د. ت) المجروحين، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، د. ط، حلب: دار الوعي. ج1، ص220، ج3، ص28-29، ج1، ص194، ج1، ص212، ج1، ص284، ج1، ص287، ج1، ص350-351، ج2، ص123، ج2، ص145-146، ج2، ص195، ج3، ص113، ج1، ص287.

ابن حبان، م. (1959م) مشاهير علماء الأمصار، تحقيق، م. فلايشهمر، د.ط، بيروت:دار الكتب العلمية. ص220رقم1092.

ابن حجر، أ. (1986م) تقريب التهذيب، ط1، تحقيق، محمد عوامة، سوريا: دار الرشيد، ص217، ص533، ص128، ص140، ص191، ص193، ص260، ص430، ص361، ص390، ص625.

ابن حجر، أ. (1989م) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص357

ابن حجر، أ. (1984م) تهذيب التهذيب، ط1 بيروت: دار الفكر. ج3، ص341، ج10، ص159، ج1، ص498، ج2، ص88، ج2، ص88، ج3، ص126، ج4، ص276، ج6، ص373، ج7، ص194، ج12، ص47.

ابن حجر، أ. (1983م) طبقات المدلسين(تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، تحقيق، عاصم القريوتي، ط1، عمان، مكتبة المنار، 1983م (ط1)، ص57، رقم149.

ابن حجر، أ. (1986م) لسان الميزان، ط3، بيروت:مؤسسة الأعلمي. ج1، ص65، ج2، ص112.

ابن حزم، ع. (د. ت) المحلى بالآثار، د. ط، بيروت: دار الفكر. ج4، ص162.

الحموي، ي. (1995م) معجم البلدان، ط2، بيروت: دار صادر. ج1، ص415.

ابن خزيمة، م. (1970م) الصحيح، تحقيق، محمد مصطفى الأعظمي، د. ط، بيروت: المكتب الإسلامي. ج4، ص18، رقم2266.

الخليلي، خ، (1409ه) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق، محمد إدريس، ط1، الرياض: مكتبة الرشد. ج1، ص276.

ابن أبي خيثمة، أ. (2006م) التاريخ الكبير، تحقيق، صلاح هلال، ط1، القاهرة:الفاروق الحديثة. ج3، ص223.

الدارقطني، ع. (1994م) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق، خليل العربي، ط1، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي. ص266-227، ص277، 115، 118.

الدارمي، ع. (2000م) السنن، تحقيق، حسين سليم أسد، ط1، السعودية: دار المغني. ج1، ص333، رقم1684.

أبو داود، س. (د. ت) السنن، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، بيروت:دار الفكر، ، ص89، رقم 1538، ج2، ص101، رقم1575.

أبو داود، س. (1414ه) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق، زياد منصور، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. ص244، رقم252، رقم376، 471.

الذهبي، م. (1407ه) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي. ج9، ص80-81.

الذهبي، م. (1986م) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق، محمد شكور مرير، ط1، الزرقاء: مكتبة المنار. ص55، رقم55، ص123، رقم219.

الذهبي، م. (1405 ه) سير أعلام النبلاء، تحقيق، شعيب الأرناؤوط، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة. ج16، ص92، ج7، ص30، ج6، ص253، ج6، ص145، ج6، ص80.

الذهبي، م. (1413ه) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق، محمد عوامة، ط1، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن. ج2، ص267، ج1، ص370، ج1، ص373، ج2، ص95، ج1، ص661.

الذهبي، م. (1971م) المغني في الضعفاء، تحقيق، نور الدين العتر، د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي. ج2، ص538، ج1، ص116، ج1، ص132، ج2، ص770، ج2، ص480، ج2، ص402.

الذهبي، م. (1408ه)المقتنى في سرد الكنى، تحقيق، محمد المراد، ط1، المدينة المنورة:المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية. ج2، ص24، ص131.

الذهبي، م(د. ت) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق، علي البجاوي(د. ط)، بيروت: دار المعرفة. ج2، ص442-443، ج3، ص427، ج1، ص353، ج4، ص492، ج1، ص645، ج2، ص251، ج3، ص243، ج2، ص645.

أبو زرعة الرازي، ع. (1982م) الضعفاء، طبع ضمن كتاب"أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية" لسعدي الهاشمي، د. ط، المدينة النبوية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. ج2، ص541، ج3، ص851، 853، ج3، ص864، ج3، ص904.

السبكي، ع. (1413ه) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق، محمود الطناحي ورفيقه، ط2 القاهرة: دار هجر. ج3، ص131.

السجزي، م. (1988م) سؤالات السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق، موفق عبد

القادر، ط1، بيروت:دار الغرب الإسلامي. ص147، رقم150.
ابن سعد، م. (د. ت) الطبقات الكبرى، د. ط، بيروت: دار صادر. ج7، ص379، ج7، ص482، ج7، ص470، ج7، ص481، ج7، ص257، ج7، ص311.
ابن سعد، م. (1408ه) الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق، زياد محمد منصور، ط2، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. ص422.
السلمي، م. (1427ه) سؤالات السلمي للدارقطني، ط1، تحقيق، فريق من الباحثين، ، بإشراف سعد الحميد ود. خالد الجريسي، الرياض: د. ن، ص131، رقم71.
الشافعي، م. (1410ه) الأم، د.ط، بيروت:دار المعرفة، ج1، ص60، ج2، ص44، 138، 172، ج3، ص58، ج4، ص268، ج5، ص241، 271، ج6، ص165، 168، 263
ابن شاهين، ع. (1984م) تاريخ أسماء الثقات، تحقيق، صبحي السامرائي، ط1، الكويت:الدار السلفية. ص77، رقم321، ص76، رقم315.
ابن شاهين، ع. (1999م) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق، حماد الأنصاري، ط1، الرياض: مكتبة أضواء السلف. ص45، رقم5.
الشيباني، أ. (1988م) العلل ومعرفة الرجال، تحقيق، وصي الله عباس، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي. ج2، ص488، ج2، ص484، ج3، ص، 118، 214، ج1، ص394، ج2، ص476، ، ج2، ص، 297، ج2، ص366.
الشيباني، أ. (د. ت) المسند، القاهرة:مؤسسة قرطبة. ج5، ص2، 4.
ابن أبي شيبة، م. (1404ه) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق، موفق عبد القادر، ط1، الرياض: مكتبة المعارف. ص159، ص108.
الصنعاني، ع. (1403ه) المصنف، تحقيق: الأعظمي، ط2، بيروت:المكتب الإسلامي. ج4، ص18.
ابن طاهر المقدسي، م(1994م) تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، تحقيق، حمدي السلفي، ط1، الرياض: دار الصميعي. ص229، 150، 77، ص429، ص182، ص194.
الطبراني، س. (1415ه)المعجم الأوسط، تحقيق، طارق عوض الله ورفيقه، د. ط. القاهرة:دار الحرمين. ج2، ص199، ج10، ص506.
ابن عبد الهادي، م(2007م) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق، سامي جاد الله ورفيقه، ط1، الرياض: أضواء السلف. ج3، ص142.
العجلي، أ. (1985م) معرفة الثقات، تحقيق، عبد العليم البستوي، ط1، المدينة المنورة:مكتبة الدار. ج1، ص332، 335، 307.
ابن عدي، ع. (1988م) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق، يحيى غزاوي، ط3، بيروت: دار الفكر. ج2، ص430، ج8، ص84، ج1، ص429، ج2، ص252. 367، ج3، ص423، ج3، ص522، ج4، ص490، ج6، ص168، ج7، ص43، ج7، ص91، ج9، ص80-81.
ابن عراق الكناني، ع. (1399ه) تنزيه الشريعة المرفوعة، تحقيق، عبد الوهاب عبد اللطيف ورفيقه، ط1، بيروت:دار الكتب العلمية. ج1، ص272.
ابن عساكر، ع. (1995م) تاريخ مدينة دمشق، تحقيق، عمر بن غرامة العمري، د. ط، بيروت:دار الفكر، ج16، ص294، ج16، ص381.
العقيلي، م. (1984م)الضعفاء الكبير، تحقيق، عبد المعطي قلعجي، ط1، بيروت:دار المكتبة العلمية، ج1، ص202، ج4، ص196، 173، ج1، ص188، ج2، ص17، ج2، ص32، ج2، ص157، ج3، ص305، ج3، ص426.
العلائي، خ. (1986م) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق، حمدي السلفي، ط2، بيروت:عالم الكتب. ص177.
ابن فارس، أ. (1979م) معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام هارون، د. ط، بيروت: دار الفكر، ج2، ص232.
الفسوي، ي. (د. ت) المعرفة والتاريخ، تحقيق: خليل المنصور، ط، بيروت: دار الكتب العلمية. ج3، ص238، ج3، ص37، ج3، ص377، ج2، ص451، 453، ج2، ص126، ج3، ص65، ج3، ص106.
ابن قاضي شهبة، أ. (1407ه) طبقات الشافعية، تحقيق، الحافظ عبد العليم، ط1، بيروت:عالم الكتب. ج1، ص131.
ابن القطان، ع. (1418ه) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق، د. الحسين آيت سعيد، ط1، الرياض: دار طيبة. ج5، ص566، 567.
ابن المِبْرَد، ي. (1992م) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق، روحية السويفي، ط1، بيروت:دار الكتب العلمية. ص49، ص108، ص172.
ابن المديني، ع. (1980م) العلل، تحقيق، محمد الأعظمي، ط2، بيروت:المكتب الإسلامي. ص89.
المزي، ي. (1980م) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق، د. بشار عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة. ج4، ص259، ج8، ص198، 257، 258، ج22، ص351، ج22، ص351، ج20، ص54، ج33، ص162،
مسلم، م. (د. ت) المسند الصحيح المختصر، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، د. ت، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج2، ص703، رقم1015.
ابن معين، ي. (1400ه) التاريخ، رواية الدارمي، تحقيق، أحمد نور سيف، د. ط، دمشق: دار المأمون للتراث. ص208، رقم774، ص82، رقم199، ص106، رقم310.
ابن معين، ي. (1405ه)التاريخ، رواية ابن محرز، تحقيق، محمد القصار، دمشق: مجمع اللغة العربية. ج1، ص85، ج2، ص101.
ابن معين، ي. (1979م)التاريخ، رواية الدوري، تحقيق، د. أحمد نور سيف، د. ط، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي. ج4، ص104.

المنجد، م(د. ت) موقع الإسلام سؤال وجواب، http://islamqa.info/ar/112154
ابن منظور، م. (1414هـ) لسان العرب، ط3، بيروت:دار صادر، ج4، ص 266–267.
ابن ناصر، م. (1993م) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق، محمد نعيم العرقسوسي، ط1، بيروت:، مؤسسة الرسالة. ج6، ص306.
النسائي، أ. (1986م)، السنن(المجتبى)، تحقيق، عبدالفتاح أبو غدة، ط1، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ج6، ص80، رقم 3253، ج8، ص90، ج5، ص15، 25، .
النسائي، أ. (1991م)السنن الكبرى، تحقيق، عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. ج7، ص41.
النسائي، أ. (1369هـ) الضعفاء والمتروكين، تحقيق، محمود زايد، ط1، حلب: دار الوعي. ص28، رقم109، ص36، رقم170، ص37، رقم177، ص50، رقم259.
النووي، ي. (د. ت)، تهذيب الأسماء واللغات، د. ط، بيروت:دار الكتب العلمية. ج1، ص137.
الهيثمي، ع. (1412هـ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، د. ط، بيروت: دار الفكر. ج1، ص249، ج9، ص155، 397.

The Ibn Hibban's (guidance prayer) Istikharah about Narrators (al-Jarh and al-Ta'dil)

Abed Rabbulis Se'ilik*

ABSTRACT

This research investigates Ibn Hibban's guidance prayer) Istikharah about Narrators and its effect of his judgment on them (Jarh and Ta'dil). The study investigates the status of these narrators.

The research reached the conclusion that Ibn Hibban's judgments on narrators were distinguished, of a very high quality and objective. Ibn Hibban's approach is also characterized by piety and transparency, it tells us that he was very careful and a patient investigator. This is because this science is religion, Ibn Hibban's Istkharth in narrators means that he was reluctant in evaluating and classifying the narrator in question to any of his two books on the subject, most of the narrators concerned in this subject were of the category of "slightly weak narrators".

Keywords: Criticism, Weak Narrators, Biographies of Hadith Narrators, the Science of Validating and Invalidating of Narrators.

* Faculty of Sharia, The University of Jordan. Received on 28/1/2015 and Accepted for Publication on 17/6/2015.